S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/462
3 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

أتشرف أن أحيل طيه نص بيان أدلى به الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوم ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٨ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا إذا تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لي هيونغ كول
السفير
الممثل الدائم

040698 040698 98-15530

المرفق

بيـان أدلى به الناطـق الرسمـي باسـم وزارة
خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٨

أدت الترتيبات التشريعية التي تتخذها اليابان حاليا بصدد "المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي بين اليابان والولايات المتحدة" الرامية إلى توسعها فيما وراء البحار بتحريض من الولايات المتحدة، أدت إلى إثارة مشاعر عميقة من القلق والسخط في داخل البلد وخارجه.

فقد ناقشت حكومة اليابان في جلسة وزارية عقدتها منذ حين، حسبما أفادت التقارير بالفعل، مشاريع قوانين ترمي إلى تنفيذ التقرير الختامي المتعلق بـ "المبادئ التوجيهية" الجديدة وقدمتها إلى المجلس التشريعي. وهي تشمل "مشروع القانون المتعلق بحالات الطوارئ في المناطق المحيطة باليابان"، و "تعديل القانون المتعلق بقوات الدفاع اليابانية"، و "تعديل الاتفاق المتعلق بالإمدادات المادية والبشرية المعقود بين اليابان والولايات المتحدة".

ومشاريع القوانين هذه التي قدمتها اليابان إلى المجلس التشريعي لا تضع شبه الجزيرة الكورية وتايوان داخل نطاق "الطوارئ في المناطق المحيطة باليابان" فحسب، وإنما تضع فيه أيضا مناطق شاسعة من آسيا وغربي المحيط الهادئ، وقد دار نقاش واسع النطاق بشأنها في اليابان.

وتُظهر الحقائق من جديد أن اليابان قد اختارت أن تكون شبه الجزيرة الكورية الهدف الأول لعدوانها فيما وراء البحار وأنها ما فتئت تسعى بثبات إلى السيطرة بالقوة العسكرية على كامل آسيا مع استخدام شبه الجزيرة الكورية كنقطة انطلاق لمتابعة مطامعها العدوانية الثابتة.

وقد وسَّعت اليابان في مشاريع القوانين هذه وبلا حدود مجال الإمدادات السوقية لقوات الدفاع اليابانية ونطاق الإمدادات للعمليات العسكرية الأمريكية ورسَّخت الحق في إرسال سفن حربية وطائرات حربية إلى ما وراء البحار وأتاحت لقوات الدفاع اليابانية إمكانية استعمال الأسلحة خارج اليابان تحت ذريعة "إنقاذ اليابانيين". وهذا يعني أن اليابان أرست الشروط القانونية اللازمة لتوسيع نطاق العمليات العسكرية لقوات الدفاع اليابانية والسماح باشتراكها في الأعمال العسكرية الأمريكية.

وفي حال موافقة المجلس التشريعي على مشاريع القوانين هذه، فمن شأن ذلك إضفاء الطابع القانوني على إرسال أفراد قوات الدفاع اليابانية إلى ما وراء البحار، وعلى ما تقوم به من أعمال عسكرية.

وليس من قبيل الصدفة أبدا أن تـُنفـَّذ لعبة سن القوانين الأخيرة المتعلقة بـ "المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي بين اليابان والولايات المتحدة" في اليابان في نفس الوقت الذي تشتد فيه الرغبة الآثمة في العودة إلى الماضي والتمجيد بالنزعات القومية والتوسعية.

وقد أنتجت اليابان في وقت ليس ببعيد فيلما يمدح كبير مجرمي الحرب العالمية الثانية السيئ الصيت توجو هيديكي ويصفه بـ "البطل"، وعرضت الفيلم على الملأ بالرغم من الاحتجاجات الشديدة في داخل البلد وخارجه. وهنا تكمن في واقع الأمر النيـَّة التي تخفيها السلطات اليابانية في تزيين التاريخ العدواني السابق وتهيئة مناخ يبرر سياساتها العسكرية.

وتدل جميع الحقائق بوضوح على أن المحاولات الخطيرة والطائشة التي تبذلها الجهات الرجعية اليابانية الرامية إلى إقامة دولة عسكرية قوية قد دخلت بالفعل في مسار التنفيذ الكامل.

وتثير المناورات الصفيقة التي تجريها اليابان حاليا مشاعر الإدانة والسخط لدى شعوب آسيا كافة، بما فيها الشعب الكوري وتستدعي الشجب القوي من جانب شعوب العالم.

ولن نظل من جانبنا مكتوفي الأيدي إزاء الاستعدادات الحربية المتصاعدة التي يقوم بها حكـّام اليابان ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسياساتهم العدائية المتواصلة بلا هوادة ضد كوريا.

والواقع الحالي يشكـّل دليلا بيـّنا على عدالة وحصافة الفكرة التي نادى بها حزبنا بإيلاء أهمية خاصة للشؤون العسكرية وللدفاع عن النفس بالوسائل العسكرية مما قوى من قدرة البلد على الدفاع الوطني من شتى الوجوه وجعل منه حصنا منيعا.

وإذا أقدمت اليابان على المساس بسيادتنا ولو مقدار أ ُنملة بدعم من الولايات المتحدة فلن تفلت من الهزيمة. وعلى حكـّام اليابان الرجعيين التخلي عن مخططاتهم البائدة الرامية إلى التوسع العسكري فيما وراء البحار من جهة والتحلي بالحكمة من جهة أخرى.

- - - - -